مجلة كلية القانون والعلوم السياسية العدد (٤)

نظام التمثيل النسبي وأثره في بنية النظام السياسي والحكم الرشيد في العراق بعد العام٢٠٠٥

أ.م.د. احمد غالب محي
جامعة النهرين / كلية العلوم السياسية

ملخص البحث

أعتمد النظام السياسي العراقي لمرحلة ما بعد العام ٢٠٠٣ في جميع انتخاباته بدءاً من انتخابات عام ٢٠٠٥م وما بعدها, اعتمد نظام التمثيل النسبي مع بعض التغيرات التي طالت شكل القائمة الانتخابية وطريقة احتساب المقاعد وتوزيع الدوائر الانتخابية، وقد تناول البحث تأثير ذلك النظام الانتخابي في بنية النظام السياسي والحكم الرشيد بدءاً من تلك المدة من حيث مدى مساهمته في زيادة نسب المشاركة السياسية والتمثيل السياسي ومدى مساعدة هذا النظام في تمثيل جميع مكونات الشعب وإتاحة الفرصة لهم في المشاركة السياسية وممارسة ذلك الحق الدستوري والقانوني بالرغم من تفاوت تلك المشاركة وانخفاضها من انتخابات إلى أخرى، وقد تبين تأثير نظام التمثيل النسبي في عدد الأحزاب السياسية المفرط الناتج عن تشظي الأحزاب الصغيرة أو تكوين أحزاب جديدة وفق آيدولوجيات متباينة ، ومن جانب آخر فقد ساهم هذا النظام الانتخابي في ترسيخ شرعية النظام السياسي من الناحية الشكلية لكنه لم يسهم فيها من الناحية الموضوعية فبرزت أزمات كثيرة نتج عنها عدم استقرار سياسي ملحوظ وأنعكس ذلك على مدى قبول المجتمع بنسبة كبيرة منها تجسدت بالتظاهرات والاحتجاجات والسخط على النظام السياسي القائم ، رغم أن النظام الانتخابي قد وسع كثيرا من قواعد التمثيل لمكونات المجتمع. وتناول البحث كذلك علاقة النظام الانتخابي ببنية المؤسسات الدستورية حيث اتضحت تلك العلاقة بتعددية الأحزاب المكونة لمجلس النواب العراقي ومن ثم إنعكاس تلك التعددية في السلطة التنفيذية لطغيان مبدأ التوافق (الديمقراطية التوافقية) ما ولد صراعات كثيرة ومتشعبة للحصول على المكاسب والمغانم وطغى على بنية تلك المؤسسات التكتل الحزبي والنمط الطائفي وانعدام الثقة بين مكوناتها وعن دور النظام الانتخابي في تعزيز الحكم الرشيد سلط البحث الضوء على مدى تحقق المعايير المهمة للحكم الرشيد والتي خلص البحث إلى غيابها بشكل كبير رغم أن نظام التمثيل النسبي من الناحية النظرية يعد من أفضل الأنظمة الانتخابية التي تساهم في تعزيز الحكم الرشيد.

المقدمة

تتضح العلاقة بين النظام الانتخابي والحكم الرشيد في العراق من تأثيرات نظام التمثيل النسبي في الكثير من جوانب النظام السياسي وعناصره ، ومن ثم واعتماداً على ميزات هذا النظام ومساوئه , فانها قد ظهرت عند تطبيقه في الحالة العراقية , رغم أنها تفاوتت سلبا وإيجاباً حسب الظروف التي عاشتها البلاد , وكذلك التعديلات التي أجريت على هذا النظام فيما يتعلق باعتماد طرق وأساليب توزيع المقاعد , فمن استخدام طريقة القاسم الانتخابي إلى طريقة سانت ليغو , وسانت ليغو المعدلة , وكذلك اعتماد البلاد دائرة انتخابية واحدة , ثم دوائر انتخابية متعددة في الانتخابات اللاحقة ، وما رافقه من اعتماد نظام القائمة المغلقة , ومن ثم اعتماد نظام القائمة المفتوحة نسبياً ،كل تلك الظروف والتعديلات أثَّرت في عناصر النظام السياسي وأنتجت تبعات مختلفة في الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي في البلاد, وجعلت من علاقة النظام الانتخابي بالحكم الرشيد مرتبطة بنتاجات استخدام هذا النظام في عدة جوانب تناولتها الدراسة بأربعة مباحث الأول كان عن علاقة النظام الانتخابي بالمشاركة السياسية والتمثيل السياسي ، والثاني علاقة النظام الانتخابي بشرعية النظام السياسي , فيما ركز المبحث الثالث على علاقة النظام الانتخابي ببنية المؤسسات الدستورية , أما المبحث الرابع فكان عن تعزيز معايير الحكم الرشيد ومدى الدور الذي يلعبه النظام الانتخابي في ذلك من عدمه.

هدف البحث

يهدف البحث للفت انتباه المشرعين للنظام الانتخابي العراقي بضرورة مراعاة الأخذ بنظام انتخابي وصيغ انتخابية تسهم بتعزيز معايير الحكم الرشيد ، وكذلك تنبيه المشرع لإخفاقات النظام الحالي وحسناته حتى يتمكن من تلافي أخطاء هذا النظام وصيغه الانتخابية والتغيير نحو الأفضل لتحقيق قدرا أكبر من الحكم الرشيد.

إشكالية البحث

رغم أن نظام التمثيل النسبي يعد عمليا أكثر النظم الانتخابية تحقيقا للعدالة والمشاركة وإتاحة الفرص وتمثيل اغلب مكونات المجتمع ، إلا انه لم يسهم في ترسيخ معايير الحكم الرشيد في العراق .

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها: ان تحقيق الحكم الرشيد في العراق مرتبط في إحدى جوانبه بطبيعة بالنظام الانتخابي المتبع ، وعليه فإن عدم عدالة هذا النظام من حيث الصيغ والقوانين والمعادلات الحسابية المعتمدة سوف يؤثر سلباً على بنية النظام السياسي أولاً ، وتعزيز معايير الحكم الرشيد ثانياً.

منهجية البحث

تم اعتماد منهج التحليل النظمي أساساً للبحث ، فضلاً عن المنهج البنيوي الوظيفي عند تحليل بنية المؤسسات الدستورية وأدائها لوظائفها.

هيكلية البحث

تم تقسيم البحث الى اربعة محاور ، وعلى الشكل الآتي:-

المحور الاول: نظام التمثيل النسبي وعلاقته بالمشاركة السياسية والتمثيل السياسي

المحور الثاني: نظام التمثيل النسبي وعلاقته بشرعية النظام السياسي

المحور الثالث : نظام التمثيل النسبي وعلاقته ببنية المؤسسات الدستورية

المحور الرابع: نظام التمثيل النسبي وتعزيز معايير الحكم الرشيد

أولاً: نظام التمثيل النسبي وعلاقته بالمشاركة السياسية والتمثيل السياسي

ساهم النظام الانتخابي العراقي بكل أشكاله بعد عام ٢٠٠٣م في زيادة المشاركة السياسية وبنسب متفاوتة , وقد تكون عوامل أُخرى هي من ساعدت هذا النظام ليعَبر عن تلك المشاركة , فمثلا كانت نسبة المشاركة في انتخابات الجمعية الوطنية ٢٠٠٥م قد بلغت(٥٨٪) , في حين كانت نسبة المشاركة في انتخابات مجلس النواب لعام٢٠٠٥ م والتي جرت في ٢٠٠٥/١٢/١٥م حوالي (٧٦,٣٦٪) وكانت في ارتفاع ملحوظ إلا إنها عادت لتهبط إلى (٦٢,٣٩٪) في انتخابات ٢٠١٠م , واستمر هبوط النسبة لتصل إلى (٦٢٪) , في انتخابات مجلس النواب لعام ٢٠١٤م , لتسجل تدنيا كبيرا بانتخابات ٢٠١٨م حيث بلغت (٤٤,٥٪) كما أعلنت عنه المفوضية العليا المستقلة للانتخابات .

لقد حقق نظام التمثيل النسبي نوعا من المثالية من ناحية المشاركة والتمثيل السياسي حينما راعى حقوق الأقليات ، وتمثيل النساء بالكوتا ، وفسح المجال أمام الجميع للمشاركة في السلطة , كما أنه راعى التمثيل المناطقي الجغرافي باستناده إلى توزيع الدوائر الانتخابية بشكل عادل اعتمادا على الكثافة السكانية , لكنه بنفس الوقت لم تؤد صيغة سانت ليغو المعدل(١,٧) في انتخابات عام ٢٠١٨ وظيفتها بالحد كثيراً من إبتلاع الأحزاب الكبيرة للأحزاب الصغيرة , بقدر ما ساعدت بتوزيع المقاعد بشكل متقارب بين الأحزاب الكبيرة رغم أنها ساهمت بصعود بعض الأحزاب الصغيرة في بعض الدوائر الانتخابية إضافة إلى أن الشرعية الانجازية أثرت كثيرا في شرعية الاقتراع وأفرغتها من محتواها

بسبب وجود أحزاب كثيرة غير مستند أغلبها إلى قواعد شعبية أسهمت في تشرذم الواقع السياسي , وأثّر سلباً في اختيار المواطن لمن يمثله , رغم أن تلك التعددية من مرتكزات الديمقراطية [١].

التصاعد الملفت للانتباه للتيارات السياسية الجديدة بعد الاحتلال الأمريكي طرح وبقوة مفهوماً سياسياً صار عرفا فيما بعد , ألا وهو الديمقراطية التوافقية , كي يكون حلاً من حلول أزمة المشاركة في النظام السياسي ، وقد دفع الأمريكان باتجاه ذلك المفهوم عملياً حينما شُكل مجلس الحكم على أساس المحاصصة الطائفية والقومية , وسارت الحكوماتِ اللاحقة على نفس الدفع الذي اتضح أيضا في الدستور , والذي وضع تفاصيلاً عن التوافقية جعلت من العمل الحزبي والبرلماني والانتخابي قوى جماعية تختلط بها أدوار الجميع لمصلحة الجميع[٢],

وتأثرت المشاركة بظاهرة تكرار المرشحين نفسهم في جميع الدورات الانتخابية , ما أسهم في عزوف شريحة من الناخبين عن المشاركة , حيث لم تتغير الكثير من الوجوه

(١) حسنين توفيق ابراهيم , معوقات التحول الديمقراطي في عراق ما بعد صدام حسين ,في حسنين توفيق ابراهيم وعبدالجبار احمد عبدالله , التحولات الديمقراطية القيود والفرص , مركز الخليج للأبحاث , دبي , الامارات العربية المتحدة ص٣١
(٢) ابتسام محمد العامري , شكل النظام السياسي وطبيعة عراق المستقبل , مجلة النبأ , مؤسسة النبأ , العدد٧٦, بغداد , نيسان ٢٠٠٥م , ص١٨

السياسية منذ عام ٢٠٠٥م ولحد الآن[٣].

بعض القوانين والأنظمة هي الأُخرى شكلت إخلالا في مفهوم التمثيل كقانون استبدال أعضاء مجلس النواب العراقي , ونظام المقاعد التعويضية , فقبل أن تتدخل المحكمة الاتحادية وتقرر بناء على استفسار من المفوضية العليا المستقلة للانتخابات , ومع مجموعة طعون تقدم بها مرشحين للانتخابات شعروا بالغبن , فقد كان تعويض الأعضاء المستبدلين لأي سبب يتم وفق تفسير لقانون استبدال الأعضاء رقم ٢٦ لسنة ٢٠٠٥م , والذي يجعل مسألة استبدال العضو من صلاحية رئيس الكيان , بغض النظر عن كونه قد حاز من الأصوات ما يؤهله , ووفقاً لقانون استبدال اعضاء مجلس النواب رقم(٦) لسنة٢٠٠٦م ؛ يستبدل المقعد الشاغر للأسباب المذكورة في القانون , فقد فرق القانون فيما إذا كان المقعد الشاغر من ضمن المقاعد التعويضية , أم من ضمن المقاعد العامة الخاصة لمحافظة ما , إذ يعوض من القائمة التعويضية للكيان السياسي بغض النظر عن محافظته , فيما يخص الحالة الأُولى , ويعوض المقعد الشاغر من الكتلة التي ينتمي اليها العضو المشمول بالاستبدال من ضمن قائمة المحافظة , إلا إذا استنفذ مرشحي القائمة في تلك المحافظة ؛ فيصار إلى التعويض من نفس القائمة في محافظة أُخرى[٤], وفيما يخص المقاعد التعويضية , فبقدر ما كان لها من حسنة صبت بتمثيل المكونات والأقليات إلا أنها في ذات الوقت أخلت بالتمثيل الحقيقي حيث أتاحت الفرصة للكيانات الكبيرة بأن ترشح مرشحا لشغل المقعد قد يكون من غير منطقة هيأة الناخبين , وغير حائز على أصوات جيدة , ومن ثم افقدت جوهر التمثيل , بالإضافة الى معارضتها الصريحة للمادة ٤٩ من الدستور.

جدول رقم (١١) : تفاوت نسبة المشاركة , ونسبة تمثيل النساء , واعداد الأحزاب المشاركة والفائزة في الانتخابات النيابية العراقية من عام (٢٠٠٥م–٢٠١٨م)

السنة	عدد الناخبين	عدد المصوتين	نسبة التصويت	عدد المقاعد الكلي	عدد مقاعد النساء	نسبة مقاعد النساء	عدد الاحزاب المشاركة	عدد الاحزاب الفائزة	عدد أحزاب الحكومة	تغيير الحكومة
٢٠٠٥	١٥٥٦٨٧٠٢	١١٨٨٨٩٠٩	٧٦,٣	٢٧٥	٧٠	٢٥,٤٥	٣٣٧	١٢	محاصصة	نعم
٢٠١٠	١٩٢٤٠٠٩٢	١١٨٨٨٩٠٦	٦٣,٣	٣٢٥	٨٢	٢٥,٢٣	٩٨	١٤	محاصصة	لا
٢٠١٤	٢٢٠٠٠٠٠٠	١٣٦٤٠٠٠٠	٦٢,٢	٣٢٨	٨٣	٢٥,٣٠	١٠٧	١٧	محاصصة	لا
٢٠١٨	٢٤٣٤٩٣٥٧	١٠٨٤٠٩٩٨	٤٤,٥٢	٣٢٩	٨٤	٢٥,٥٣	٨٧	٣٧	تكنوقراط	نعم

الجدول : من تصميم الباحثين بالاعتماد على بيانات المفوضية العليا المستقلة للانتخابات

يتضح من الجدول أن عدد الناخبين يرتفع من دورة إلى أُخرى بحكم دخول تولدات جديدة , وبلوغها السن السياسي , إلا أن نسبة التصويت بدأت جيدة عام ٢٠٠٥م لاعتبارات ذكرناها آنفا , وكون أن الجمهور يخوض هذه الانتخابات النيابية لأول مرة بعد انتخابات الجمعية وكان يحدوه الأمل بالمرشحين والاحزاب الممثلة في مجلس النواب

(٣) فلاح مصطفى صديق ,كاروان ارحمان اسماعيل, دور النظام الانتخابي في تحقيق مبدأ شرعية السلطة السياسية(العراق نموذجا) دراسة تحليلية–مقارنة, مجلة جامعة جيهان, العدد٤, السليمانية, كانون الأول ٢٠١٧م , ص١٢١ .

(٤) المادة الثانية, قانون استبدال اعضاء مجلس النواب رقم(٦) لسنة ٢٠٠٦م,جريدة الوقائع العراقية ,قانون استبدال اعضاء مجلس النواب العراقي رقم(٦) لسنة ٢٠٠٦م,العدد٤٠٢٤,تموز ٢٠٠٦,ص١.

لتلبية احتياجاته ومطالبه ، ولكن مع مرور الوقت ولفشل تلك الاحزاب نلاحظ أن نسبة المشاركة بدأت تنخفض لتصل لأدنى مستوى في عام ٢٠١٨م, كذلك نلاحظ من الجدول أن عدد المقاعد قد ازداد في كل دورة انتخابية انسجاما مع الزيادة السكانية وبقيت نسبة تمثيل النساء شبه ثابتة كون تلك النسبة محددة بنص دستوري في حين تفاوت عدد الأحزاب المشاركة في الانتخابات وسجلت انتخابات ٢٠٠٥م أكبر عدد لتلك الأحزاب ما يؤشر الجموح في تشكيلها المفرط نتيجة الانفتاح السياسي بعد الكبت السابق وكذلك لعدم وجود قانون أحزاب ينظم عملها , كذلك نلاحظ أن عدد الأحزاب الفائزة قد ارتفع من ١٢ حزبا عام ٢٠٠٥م إلى ٣٧ في انتخابات ٢٠١٨م ما يشير إلى حالة تشظي الأحزاب التي يفرضها نظام التمثيل النسبي كونه يوفر فرصة للأحزاب الأصغر بالفوز, كما يشير إلى تعمد بعض الكتل الكبيرة على الدخول بأكثر من قائمة , بعد أن أدركت أن نظام سانت ليغو المعدل قد ينصف صغار الأحزاب , وبقيت الحكومة كما هي حكومات ائتلافية تطغى عليها المحاصصة , فيما عدا الحكومة الأخيرة , رغم أنها تعد حكومة تكنوقراط إلا أن ذلك لا يعني عدم تدخل الأحزاب بتشكيلها , فيما شهدت هذه الانتخابات تغيير الحزب الحاكم حيث فقد حزب الدعوة رئاسة مجلس الوزراء لأول مرة منذ انتخابات ٢٠٠٥م.

ثانياً- نظام التمثيل النسبي وعلاقته بشرعية النظام السياسي

تقوم الانتخابات بتوفير الشرعية الشعبية للمؤسسة التشريعية والمؤسسة التنفيذية , كما تعتبر هي الأداة لتجديد تلك الشرعية للمؤسسات القائمة عبر اختيار هيأة الناخبين لمن يمثلهم في مواقع صنع القرار وتنفيذه , حيث تعمل تلك المؤسسات المنتخبة وفق مبادئ الديمقراطية خاضعة للإرادة الشعبية التي يُعَبَرْ عنها بالانتخابات الدورية الحرة والنزيهة(٥).

واستنادا للنص الدستوري : (الشعب مصدر السلطات وشرعيتها , يمارسها بالاقتراع السري المباشر وعبر مؤسساته الدستورية»(٦) تنطلق شرعية النظام السياسي في العراق , ولكن على أرض الواقع عانى العراق من أزمة هوية حادة منذ الاستقلال , وحتى الآن , نتجت عن أزمات أُخرى مثل الشرعية , والمشاركة , والتوزيع , والاندماج , والتي بدورها نتجت عن عدم اعتراف جميع الحكومات من ذلك العهد بشكل كامل بالتعددية الثقافية الناتجة عن التعددية الاثنية , أو القومية , أو الدينية , ما أشر عجزاً واضحاً لدى تلك الحكومات , عن إيجاد هوية وطنية تحتوي تلك التعدديات وتراعي متطلباتها(٧) .

فمن الناحية الشكلية فقد رسخ النظام الانتخابي شرعية النظام السياسي , حيث دستورية مؤسساته التشريعية , والتنفيذية , وعدم مخالفتها للقواعد الدستورية , أما من الجانب الموضوعي فإن دستورية النظام السياسي ما تزال يحكمها التوافق بين الأطراف , فكثير من المشاكل الجوهرية تم ارجائها أو ترحيلها , والتي تتعلق بالدستور الدائم , كشكل الدولة , والعلاقة بينها وبين الدين , وبين الدولة وهوية العراق , وتوزيع الثروات .. الخ ، إضافة إلى الوضع الأمني غير المستقر, وهشاشة الاقتصاد , ومشاكل الواقع الاجتماعي , وافتقار القوى السياسية للنضج السياسي , وتفشي الفساد المالي والإداري , وانتشار الفقر , والبطالة , كل هذه الامور ضربت كثيراً مرتكزات الشرعية للنظام السياسي القائم , وخلخلت ثقة الجماهير به , وهذا هو الجانب الموضوعي من الشرعية والذي يمثل رضا , وقناعة المجتمع بالنظام السياسي(٨).

وقد كان لاعتماد العراق دائرة انتخابية واحدة , مع نظام التمثيل النسبي بالقائمة المغلقة , في انتخابات الجمعية الوطنية الأثر بإنتاج برلمانيين ليس لهم ارتباط بدائرتهم الانتخابية , وإنما كان ارتباطهم بقوائمهم الحزبية , وبذلك لا يتسنى لهيأة الناخبين في دائرة محددة مسائلتهم , ويتركز جل ولاء أولئك البرلمانيين لزعماء الأحزاب الذين قاموا بترشيحهم(٩). إضافة إلى ذلك لا ينكر أن ولاءات النواب حينها طغى عليها الجانب

(٥) محمد طه بديوي, النظرية السياسية –النظرية العامة للمعرفة السياسية– , المكتب المصري الحديث , الاسكندرية , مصر,١٩٨٦م , ص١٠٢–١١٠.

(٦) المادة ٥, دستور العراق الدائم لسنة ٢٠٠٥م.

(٧) علي عباس مراد, اشكالية الهوية الوطنية في العراق الاصول والحلول ,مجلة المستقبل العربي, مركز دراسات الوحدة العربية ,بيروت, العدد ٣٩٠, ٢٠١١, ص٨٧.

(٨) كاظم علي مهدي ، التنمية السياسية وازمات النظام السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣م ، مجلة دراسات دولية ، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ، جامعة بغداد ، العدد ٥٦ ، ٢٠١٣م ، ص١٣١ .

(٩) حسان شفيق العاني ، الانتخابات التشريعية وما بعدها ، مجلة منار المستقبل ، مركز المستقبل للدراسات والبحوث ، بغداد ، العراق ، شباط ٢٠٠٥م ، ص١٦ .

العرقي , والطائفي , والمذهبي , ما أدى إلى تعزيز التجزئة والمحاصصة(١٠).

رغم اعتماد نظام التمثيل النسبي بنظام القائمة المغلقة في انتخابات مجلس النواب العراقي ٢٠٠٥م(١١), إلا أن ابتداع فكرة المقاعد التعويضية , كان حسنة لضمان مشاركة جميع مكونات الشعب العراقي , وتمثيلهم في البرلمان , بالإضافة إلى تطبيق نظام الدوائر المتعددة , التي خشيت الأقليات من آثاره , إلا أنها استفادت من المقاعد التعويضية , التي خففت من هاجس الخوف لديها ، ومن المفارقات التي سجلت في تلك الانتخابات أن القاسم الانتخابي في محافظة الانبار بلغ ٩٢ صوتا ! , نتيجة لمقاطعة أغلب المدن السنية لتلك الانتخابات ما شكل شرخا بشرعية تمثيل نواب هذه الدائرة .

كما كان لاعتماد نظام القائمة المفتوحة بانتخابات ٢٠١٠م , الأثر الكبير في أن الناخب تعرفَّ على مرشحي القائمة , وبذلك أثَّر على اختياره , إلا إنه بجانب آخر طغت دوافع العشائرية , والقبلية على الاختيار حيث صوت الكثيرون لأبناء عمومتهم في القوائم الانتخابية, والملاحظ في تلك الانتخابات أنها بدأت تعكس تراجعاً في مقبولية الأحزاب الدينية , بعد شعور المواطنين بالإحباط , لعدم تلبية مطالبهم في الفترات السابقة , فتكرر الحال في انتخابات ٢٠١٤م التي رافقتها أوضاع أمنية مضطربة في المناطق الغربية , واعتصامات متعددة أعقبها دخول المجاميع الارهابية (داعش) ورغم الخلاص من هذه المجاميع لم تكن انتخابات ٢٠١٨م إلا انعكاسا واضحا لعدم رضا جمهور عريض من المجتمع كشفته المشاركة المتدنية في تلك الانتخابات والتي نتجت عن الشعور بعدم الجدوى من الانتخابات كوسيلة للتغيير مع أوضاع اقتصادية صعبة نتيجة انهيار اسعار النفط واستنزاف معارك التحرير لميزانية الدولة , ما عطل انجاز الكثير من المشاريع الخدمية بالخصوص وتأثير توجيه المرجعية الدينية غير المباشر بعدم انتخاب المجرب.

وعوداً على ذي بدء ، فأن معيار شرعية النظام السياسي هي توسع قاعدة الرضا والقبول من قبل الجمهور لهذا النظام , والعلاقة الطردية بين الشرعية والرضا , فكلما زاد قبول المجتمع ورضاه فيعني حظوة النظام بشرعية أكبر , ويتجلى هذا الرضا الشعبي بمظاهر عديدة أبرزها المشاركة في الانتخابات وتجديد الثقة للنظام عبر انتخاب افراده , ومن مظاهره ما تفرزه مجسات المؤسسات ومراكز استطلاع الرأي والبحوث والدراسات الاكاديمية والندوات والبيانات حول نسب التأييد والمعارضة لقرارات وسياسات النظام السياسي , وكذلك الحراك الجماهيري عبر المظاهرات والاحتجاجات وحتى مواقع التواصل الاجتماعي على شبكة الانترنيت والتي أخذت تلعب دوراً بارزا كمجسات لمدى قبول أو رفض النظام السياسي .

وكان كل ما تقدم ذكره قد لمسه الشارع العراقي في الفترة التي تلت الانتخابات الأولى بعد عام ٢٠٠٥م إلى يومنا هذا ، فقد شهدت البلاد بين الفينة والأخرى موجات من التظاهرات الساخطة لم تسلم من تصاعدها مؤسسات النظام السياسي خصوصا الشرعية منها حينما اقتحم آلاف المتظاهرين مبنى مجلس النواب في ٣٠/نيسان/٢٠١٦

(١٠) مهدية صالح العبيدي ، الانتخابات والهوية الوطنية ، المجلة العراقية للعلوم السياسية ، العدد ١ ، كانون الثاني ٢٠٠٥م ، ص٩١ .

(١١) ينظر المادة ١٧ ، قانون الانتخابات العراقي لسنة ٢٠٠٥م .

، وكان العامل المشترك لكل تلك التظاهرات مايتعلق بتردي الخدمات والوضع الأمني ، إذ سبق ذلك الاقتحام موجة من الاحتجاجات الجماهيرية الواسعة ، لا سيما في مناطق وسط وجنوب العراق ، إلا انها لم تلق آذاناً صاغية وتم تجاهلها.

فالاستقرار السياسي أحد مخرجات النظام الانتخابي الناجح والملائم للبلد , والذي يعبر في الوقت نفسه عن مدى شرعية النظام السياسي ، فكلما افرز النظام الانتخابي مؤسسات قادرة بشخوصها الذين يمثلون الارادة الشعبية ترسخ الاستقرار السياسي ومن ثم ترسخ الاستقرار العام في البلد كلما عكس هذا الاستقرار شرعية النظام السياسي.

ولا خلاف بأن عملية التحول السياسي تفرز أزمات سياسية قسمها (لوسيان باي) إلى : أزمات (الهوية, الشرعية, التكامل, المشاركة،التوزيع، والتغلغل) , في حين قسمها (جابريل آلموند) : إلى أزمة بناء الدولة, وأزمة المشاركة ,وأزمة التوزيع[١٢].

بينما حصر الباحث والاكاديمي الامريكي (صاموئيل هنجتنتون) تلك الأزمات بأزمتين رئيسيتين هما : أزمة المؤسساتية , وأزمة المشاركة السياسية , مؤكدا على أن المجتمع التقليدي سيكون أكثر استقرارا من مجتمع في مرحلة انتقالية[١٣].

وقد نجح النظام الانتخابي في العراق بشكل عام بعد عام ٢٠٠٣م في توسيع قاعدة التمثيل السياسي لمختلف المجموعات السياسية , من أحزاب , وحركات سواء كان هذا النظام النسبي وفق القائمة المغلقة , كما في انتخابات الجمعية الوطنية , ومجلس النواب ٢٠٠٥م , أو الانتخابات التي تلتها بتطبيق طريقة(سانت ليغو), بتحديد الفائزين , وتوزيع المقاعد , وسواء كان العراق دائرة واحدة كما في ٢٠٠٥م , أو دوائر متعددة في الانتخابات التي أعقبتها , لكن هذا النظام فشل في تحقيق الاستقرار السياسي في البلد , الذي بوجوده تتحقق رفاهية المجتمع , والتمتع بوارداته , وموارده , وتسوية نزاعاته , لم تشفع تلك الايجابية لنظام التمثيل النسبي في زيادة وتوسيع عدد القوى السياسية , وضمان تمثيل الأقليات , والنساء لأنه أثَّر في الأداء الحكومي الذي لم يكن مستقراً , ولم يحقق الاستقرار السياسي المطلوب , بسبب عدم تمثيل مكونات من الشعب العراقي بسبب المقاطعة تارة , وبسبب الوضع الاجتماعي تارة أُخرى , مع أخطاء الحكومة وتفرد قوى فيها واقصاء المنافسين والخصوم[١٤], وأيضاً عبر التلاعب بالصيغ الانتخابية.

ومن أسباب فشل النظام الانتخابي في تحقيق الاستقرار السياسي والاستقرار العام هو نتاج هذا النظام لتلك التعدديات الحزبية الفئوية والطائفية والقومية , والتي أصبحت تتصارع فيما بينها مخلفة ورائها كماً كبيراً من الأزمات , فلا تكاد تمر فترة حتى خلقت تلك الكتل الحزبية صراعا ينعكس سلبا على الواقع العام في البلد , وقد تستغل تلك الأحزاب هيمنتها على مؤسسات الدولة ومنابرها الإعلامية بترويج ونقل الصراع فيما بينها إلى الشارع الاجتماعي , وبالأخص عندما تسوق تلك الأحزاب خلافاتها السياسية كخلافات عقدية أو مذهبية لتستغل الطبيعة العاطفية للمجتمع العراقي لإثارته .

(١٢) صادق الأسود , علم الاجتماع السياسي و أبعاده ,كلية العلوم السياسية, جامعة بغداد , مطابع التعليم العالي, بغداد ,١٩٩٠, ص٤١١-٤١٤.

(١٣) صاموئيل هنتنجتون, النظام السياسي لمجتمعات متغيرة , ترجمة سمية فلو عبود , دار الساقي, بيروت, لبنان,١٩٩٣م, ص٥٩ , ص١٠٢.

(١٤) خضر القرغولي وإسراء علاء ، اثر النظام الانتخابي في تحقيق الاستقرار الحكومي دراسة حالة العراق بعد ٢٠٠٥م ، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية ، العددان ٣٩ و ٤٠ ، ٢٠١٥م .

ثالثاً- نظام التمثيل النسبي وعلاقته ببنية المؤسسات الدستورية

من المعلوم أن الانتخابات بصورة عامة هي من يوفر الغطاء الشرعي للمؤسسة التشريعية , ومن ثم المؤسسة التنفيذية , والتي يصل عن طريقها ممثلو الشعب إلى مواقع القرار , وهذه الشرعية في النظم الديمقراطية ، وفي المؤسسات الدستورية , ومنها الحكومية تعمل ضمن إطار مبادئ الديمقراطية وتخضع للإرادة الشعبية عبر الانتخابات الدورية [١٥]. بيد ان ذلك يكون مشروطاً بالآليات المتبعة لتطبيق ذلك ، ومن بينها طبيعة النظام الانتخابي المعتمد.

وضمن هذا السياق ، فقد وفَّر نظام التمثيل النسبي المطبق في الانتخابات العراقية في كافة صوره تمثيلاً عادلاً للأحزاب السياسية , وضمنَ للأغلبية تمثيلاً متناسباً مع قوتها , وشعبيتها , وقلل من عدم التناسبية بين عدد الأصوات , وعدد المقاعد , وقاد إلى أغلبية حقيقية , تمثل الإرادة الشعبية ,وهذا ما يتميز به نظام التمثيل النسبي بنظام القائمة كما أشارت لذلك معظم أدبيات الأنظمة الانتخابية[١٦].

بيد ان تعقيد هذا النظام وغموضه كان قد ألقى بظلاله على المشهد الانتخابي في العراق , حيث استصعب عامة الناس فهمه , وفهم قواعده الحسابية , لا بل حتى الكثير من النواب والمرشحين للانتخابات كانوا يجهلون جوانب مهمة من هذا النظام , ومع إفرازه لنتائج جعلت من أعداد الأحزاب السياسية المتواجدة في البرلمان كثيرة , فظهرت صعوبة بتشكيل أغلبية قوية , ومستقرة نتج عنها ؛ زعزعة في الاستقرار السياسي , والأمني , وتفشي الفساد في مفاصل الدولة .

لقد أشرت انتخابات البرلمان ٢٠٠٥م ظاهرة عزوف عن المشاركة في المحافظات الغربية (نينوى ، صلاح الدين ، الانبار) , أدت إلى تدني نسبة المشاركة التي أشرناها سابقاً مما أثر على هذه النسبة بصورة عامة , وهذا العزوف متحصل من رفض تلك المناطق للنظام السياسي الجديد في البلاد , فضلاًعن العنف السياسي , والذي هو الآخر أدى إلى امتناع الناخبين عن الإدلاء بأصواتهم , خشية الاحتقان, والعنف الموجود بين الأحزاب المتنافسة , مع انتشار الشغب , والعنف قرب المراكز الانتخابية.

في وقت أدى تحسن الوضع الأمني في البلاد عام ٢٠١٠م , خصوصاً في المناطق السنية , مع تغير مواقف رجال الدين , تجاه العملية السياسية إلى حث المواطنين على المشاركة في الانتخابات , مما زاد في نسبة المشاركة , على عكس المناطق الجنوبية التي أدى تردي الخدمات فيها , وإهمال الحكومة إلى انخفاض نسبة المشاركة , الأمر الذي نتج عنه تفوق القائمة العراقية على قائمة دولة القانون الحاكمة في تلك الفترة[١٧] . ومع استمرار انخفاض معدلات المشاركة في انتخابات ٢٠١٤م , و٢٠١٨م تتضح مسألة

(١٥) للمزيد ينظر : محمد طه البدوي ، النظرية العامة للمعرفة السياسية ، المكتب المصري الحديث ، مصدر سابق ، ص١٠٢ – ١١٠.

(١٦) موريس دوفرجيه، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري الانظمة السياسية الكبرى، ترجمة جورج سعد, ط١, المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع, بيروت, لبنان , ١٩٩٢م.، ص١٠١ .

(١٧) فراس البياتي ، التحول الديمقراطي في العراق بعد ٩ نيسان ٢٠٠٣م ،ط١, دار المعارف للمطبوعات ، النجف الاشرف ، العراق، د.ت ، ص١٤٣ .

فقدان الثقة في مؤسسات الدولة بعد عجزها عن تلبية مطالب هيأة الناخبين.

هذا، وقد كان تأثير النظام الانتخابي واضحا في بنية مجلس النواب ويتضح ذلك من كثرة الأحزاب الممثلة في البرلمان رغم أن الكثير منها قد انضوى بتحالفات مع أحزاب أكبر لتشكيل كتل نيابية تؤثر في عمل مجلس النواب ، وكانت أغلب الأحزاب والتحالفات لا تمتلك برامجاً حقيقية للنهوض بعمل مجلس النواب فطغى عليها التصارع والتناكف , ويتضح حجم تلك التحالفات من خلال أعدادها الكبيرة التي تلج السباق الانتخابي , فمثلا كان عدد التحالفات في انتخابات٢٠٠٥م عشرون تحالفا , وفي انتخابات ٢٠١٠م بلغ عددها ١٢ تحالفا , فيما ارتفع عدد التحالفات في انتخابات ٢٠١٤ إلى ٣٩ تحالفا , بينما كان عدد التحالفات في انتخابات عام ٢٠١٨م سبع وعشرون تحالفا , وعلى سبيل المثال فإن ١٧ تحالفا من أصل ٢٧ تحالفا استطاعت الفوز بمقاعد في الانتخابات الأخيرة في عام ٢٠١٨ م[١٨] ,

وإذا استثنينا عدداً بسيطاً منها حصلت على مقعد واحد , فلنا أن نتصور حجم الصراع داخل التحالف للحصول على مكاسب عبر ممثليه فضلا عن نفس الصراع داخل الحزب الواحد الذي حاز على مقاعد في البرلمان , وربطا مع كون اغلب الأحزاب العراقية أحزاب تشكلت على أساس مصلحي مادي أو معنوي , لتمثيل مصالح أضيق من مصالح البلد بصورة عامة , كل تلك المعطيات ستؤثر بالنتيجة على أداء مجلس النواب , ومن ثم أداء المؤسسة التنفيذية وهذا ما تم تسجيله في السنوات السابقة .

وكما سجلنا في موارد سابقة بأن النظام الانتخابي في العراق قد رسخ المحاصصة الحزبية نتيجة افرازه تمثيل الكثير من الأحزاب داخل مجلس النواب, الأمر الذي أدى لتمخض سياسة المحاصصة المغلفة بالطائفية و المناطقية الناتجة من صراع الهويات الفرعية , فلم يكن للمهنية وجود حقيقي خصوصا في تشكيل المؤسسة التنفيذية , وإذا ما سلمنا للأمر الواقع بأن الممثلين المنتخبين يمثلون إرادة الشعب , وقد يكون اختيارهم غير مبني على ضوابط المهنية والكفاءة لكونهم يعكسون رغبات شرائح مختلفة , فلا يمكن تبرير اختيار الوزراء ووكلائهم ورؤساء الهيئات المستقلة والمدراء العامون وغيرهم من الدرجات الخاصة إلا أنه نوعاً من أنواع المحاصصة الحزبية والعرقية والطائفية , فكان التداخل بين العمل السياسي والعمل المؤسسي مدعاة للإرباك والفوضى نتج عنه فشل المؤسسة التنفيذية في أداء مهامها[١٩].

ويتبلور التماهي بين العمل السياسي والعمل التنفيذي(المؤسسي) في عقلية الطبقة السياسية الحاكمة والذي يؤشر علوية العمل السياسي على العمل القانوني، فلا يوجد فاصل بين ما هو سياسي وما هو مؤسسي ومن ثم غياب شبه تام للعقلية المؤسساتية وهيمنة العقلية الشخصية فغابت القوانين واللوائح وحل محلها الشخص السياسي المسؤول

(١٨)الموقع الرسمي للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات , متاح على الموقع الاليكتروني :
http://www.ihec.iq/HOME/IconFiles/pageC3

(١٩) وليد سالم محمد, مأسسة السلطة وبناء الدولة الامة (دراسة حالة العراق) , ط١ , الاكاديميون للنشر والتوزيع , عمان , الاردن , ٢٠١٣م , ص٣٨٤ .

في المؤسسة التنفيذية [٢٠], ما ينتج عنه عدم سيادة القانون كمؤشر من مؤشرات الحكم الرشيد.

وقد كان لفشل نظام التمثيل النسبي في العراق بإفراز كتل وأحزاب معارضة داخل مجلس النواب بالغ الأثر في تعطيل دورين مهمين لتلك المعارضة , سواء كانت هذه المعارضة كتعبير سياسي لوجودها , أو كعضوية أفرادها في مجلس النواب كأعضاء برلمان يحتم عليهم القيام بواجباتهم , فتلاشي وجود تلك المعارضة افقد مجلس النواب كفة مهمة يناط بها الرقابة والمسائلة , ويبدو أن هناك عامل فني لا نبخس تأثيره في عدم وجود تلك المعارضة , وهو ضعف تمثيل الأحزاب المعارضة فلا يتعدى عددهم بأفضل الحالات عشرون نائبا , ومن جهة أُخرى هناك جانب نفسي يتمثل بركون الكثير من الأحزاب المعارضة إلى اليأس من تحقيق نتائج ايجابية , فتلجأ لمهادنة الكتل الكبيرة , لتحصل على نصيب من المغانم , وبعدم وجود تلك المعارضة وتغطية الكتل المشكلة للحكومة , ومن معها من الأحزاب المستفيدة , أُطلق العنان للمؤسسة التنفيذية للتفرد بإدارة مفاصل الدولة , حتى وإن تم مخالفة القوانين والأنظمة لاطمئنانها بانعدام الرقابة ووجود غطاء سياسي داخل مجلس النواب يمنع من محاسبتها كما حصل في الكثير من حالات تمييع للأسئلة والاستجوابات الموجهة ضد مسؤولين تنفيذيين والتي تقدم بها بعض النواب ما يعني تلاشي مؤشر المسائلة والرقابة وكذلك الشفافية من مؤشرات الحكم الرشيد.

إجمالاً ، فقد تأثرت بنية المؤسسة التشريعية والمؤسسة التنفيذية في العراق بنظام التمثيل النسبي المعتمد في الانتخابات من خلال ما أفرزه من نتائج ، والمتمثلة بالاتي:-

١ . **التكتل الحزبي :** ويتضح بتكوين كتل حزبية تتصف بالولاء الحزبي , وقلة التعاون الحكومي , والانغلاق الفكري , فالأغلبية البرلمانية , التي تتشكل منها الحكومة تحث أعضائها على عدم انتقاد المؤسسة التنفيذية , وغض النظر عن المخالفات التي تحصل , وعرقلة استجواب , أو سؤال , أو استضافة أعضاء الحكومة , إذا كان الوزير المعني ينتمي إلى حزب أو تحالف الأغلبية , مما أدى إلى إضعاف دور البرلمان , وانعدام وجود معارضة داخل البرلمان , وتبرز قلة التعاون الحكومي مع البرلمان بتعطيل الوظيفة الرقابية , والحسابية لأداء الحكومة , فمثلا خلال الدورة النيابية الثانية (٢٠٠٦م-٢٠١٠م) , أصدرت رئاسة الوزراء كتابا موجها إلى البرلمان يمنع محاسبة أي وزير سابق , أو لاحق , ويتيح للوزير أخذ رأي رئيس مجلس الوزراء في الذهاب إلى البرلمان من عدمه , في حال استدعاءه كما يستطيع الوزير عرقلة استجواب وكلاءه , وأصحاب الدرجات الخاصة , وفيما يخص الانغلاق الفكري فيتضح بممارسات الكثير من الكتل بابتعادها عن لغة الحوار, وركونها إلى لغة التعصب الحزبي ,أو الطائفي , والناتجة من ضعف الجوانب الثقافية لدى بعض النواب , وضعف تحصيلهم العلمي[٢١].

لقد شهد تشكيل جميع الحكومات ميزة مشتركة فيما بينها , تمثلت بكونها حكومات

(٢٠) وسام حسين علي العيثاوي , التحديث والاستقرار في النظام السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٣, ط١ , المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية , برلين , ألمانيا , ٢٠١٨م, ص١٤١.

(٢١) قاسم محمد عبيد وآخرون,أثر النظام الإنتخابي في أداء البرلمان العراقي ,الدورة البرلمانية , مجلة قضايا سياسية ,كلية العلوم السياسية , جامعة النهرين , العددان ٢٧و٢٨, بغداد, ٢٠١٢م,ص٩٨-٩٩.

ائتلافية ناتجة عن مخرجات نظام التمثيل النسبي , الذي لم ينتج الأغلبية المطلقة داخل مجلس النواب التي تمكنها من تشكيل الحكومة , فتضطر الكتل النيابية للتحالف والائتلاف لتكوين الكتلة الأكبر, وهذا الائتلاف غالبا ما يكون على أساس عرقي ,ومذهبي لا على مبادئ وبرامج , وتطبيقاً لما يسمى الديمقراطية التوافقية يتم توزيع الوزارات والمناصب بين جميع الأحزاب الفائزة للترضية وكسب الود , فاتسمت جميع تلك الحكومات بعدم الانسجام الناتج عن اختلاف المصالح , ليفرز انفراط عقد الكثير من هذه الائتلافات ما أسهم في تخلخل الاستقرار السياسي(٢٢).

٢. **النمط الطائفي :** والذي نتج بسبب التعدد العرقي والمذهبي , وإنعدام البرامج الانتخابية , وتركيز أغلب البرامج على الطائفية , والدين , والجغرافية , ولقي ذلك تشجيعا من نظام التمثيل النسبي , حيث طغى النمط الطائفي على الكتل البرلمانية ؛ فكتل شيعية , وأُخرى سنية , وغيرها كردية , ما جعل الديمقراطية المطروحة ديمقراطية توافقية لا ديمقراطية تنافسية , بمعنى وجود الكل في السلطة وليس الأكثرية فقط , فرجحت كفة الولاء للمكون لذا ؛ فإن أغلب التشريعات البرلمانية تُعرقل من جهة ضد جهة أُخرى , أو تُملي مجموعة شروطاً معينة من أجل تمرير قانون ما , فتخرج أغلب القوانين فاقدة للمصداقية معمقة للتأزم السياسي(٢٣).

وتأصيلاً للنمط الطائفي توزع مجلس رئاسة مجلس النواب بأن يكون الرئيس سنياً ونائبه الأول شيعياً ونائبه الثاني كردياً , وهكذا كما اسلفنا مع توزيع الرئاسات الثلاث فيما يصطلح عليه (لبننة العراق) في إشارة لتقاسم السلطات في لبنان كسابقة سياسية في دولة متعددة الاديان , وفي الجانب الآخر للمؤسسة التنفيذية تقاسمت الأحزاب الكبيرة الوزارات فيما بينها على اعتبارات الهويات الفرعية فوزارة للشيعة تقابلها وزارة للسنة وهكذا انسحب الأمر إلى مفاصل المؤسسة التنفيذية , حتى وصل الأمر من المحاصصة إلى التقاسم للشعبة والقسم في دائرة تحت مبرر التوازن , ولم يقتصر هذا (التوازن) على الاختلاف المذهبي ، بل أمتد إلى الاختلاف الحزبي , ويتضح ذلك جليا في المؤسسات المهمة كوزارة الدفاع والداخلية والخارجية والمالية ومفوضية الانتخابات وهيأة النزاهة وجهاز المخابرات.

٣. **إنعدام الثقة :** رغم وجود البُنى المؤسسية التشريعية , والتنفيذية , والقضائية , بالإضافة إلى وجود هيئات مستقلة ,ومنظمات مجتمع مدني , ودستور دائم , إلا إن جميع تلك المؤسسات تفتقر إلى الاستقرار, لغياب الثقة بين النخب السياسية الحاكمة , ما جعلها تخضع للتوافقات , والمساومات مفرغاً قيمتها الديمقراطية من مضامينها الحقيقية , مما أصابها بشبه الشلل, وطال عدم الثقة النظام الانتخابي الذي عاد الفرد العراقي لا يثق به كثيرا بعد أن عزى تكرر فوز الكثير من الوجوه ومنها من هو متهم بالفساد والطائفية.

(٢٢) وسام حسين علي العيثاوي , التحديث والاستقرار في النظام السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٣, مصدرسابق , ص١١٢.

(٢٣) عبدالعظيم جبر حافظ, الديمقراطية التوافقية في العراق بعد عام٢٠٠٣ الواقع – الاشكالية– الحلول, المجلة السياسية والدولية, كلية العلوم السياسية , الجامعة المستنصرية ,العددان ٣٥و٣٦, ٢٠١٧م , ص٥٣٠

ورغم أن الأحزاب الاسلامية قد هيمنت على مؤسسات الدولة في البرلمان , والحكومة , وحتى في المؤسسة القضائية – ولو بشكل محدود – فقد فشلت تلك الأحزاب في ترسيخ تلك المؤسسات كون تلك الأحزاب لم تحمل آيدلوجية حقيقية لبناء الدولة , فقد انشغلت بمشروع التصدي لقيادة المعارضة , ومشروع إسقاط نظام صدام حسين , مع اهتمامها أكثر بالمشروع الأول مما تسبب بنسيانها , أو تناسيها لمشروع بناء الدولة العراقية , ومؤسساتها , حيث لم ترد بأدبيات تلك الأحزاب إشارة لمشروع بناء الدولة المدنية الديمقراطية الحديثة , فضلاً عن مناقشته في جميع مؤتمراتها(٢٤).

لم يقتصر تأثير النظام الانتخابي على المؤسسات الرسمية فقط , بل أمتد تأثيره إلى المؤسسات غير الرسمية كالأحزاب , وجماعات الضغط والمصالح , والرأي العام , ففي تأثير النظام الانتخابي على النظام الحزبي نلمس بوضوح ذلك التأثير من خلال انتقال البلد من نظام الحزب الواحد إلى التعددية الحزبية , وصلت لمراحل أقرب إلى الانفلات , رغم أن جوهر مبادئ الديمقراطية هو التعددية , ومن تأثيراته على الأحزاب أن أغلبها طغى عليها الطابع الشخصي أو الرمزي حيث يتحكم فيها القائد أو رئيس الحزب أو التحالف , خصوصا أذا كان هذا الأخير ممن يحوز أصواتا كثيرة في الانتخابات , ونتيجة لنظام توزيع المقاعد بالقاسم الانتخابي أو بصيغة سانت ليغو المعدلة فإن الأصوات التي يجمعها رمز الحزب ستذهب لقائمته فيما لو زادت عن سعر مقعده , فمثلا حصد السيد نوري المالكي في انتخابات ٢٠١٤م وحده ٧٢١٧٨٢ ألف صوت في محافظة بغداد من مجموع ١٠٧٤٦٠٩ مليون تلاه بنفس القائمة بالمركز الثاني السيد حسين الشهرستاني بـ ١١٢٠١ألف فقط ، وهكذا بقية الفائزين في قائمته حيث كان عدد أصوات آخر تسلسل فائز بمقعد من الرجال هو السيد احمد سليم بـ٣٠١٥ فقط(٢٥),

والحال ينطبق على السيد أياد علاوي وقائمته الذي حاز على ٢٢٩٧٠٩ ألف صوت وحده , من ذلك رسخت تلك النتائج شخصنة الرمز والقائد وبالتالي لن يكون النائب الفائز بأصوات القائد حائزا على كامل حريته في أداءه الحزبي أو النيابي كونه يخضع لرؤية وتوجه الزعيم كنوع من رد الفضل له , وتتكرر هذه الحالة في أغلب القوائم الحزبية وبكل الانتخابات وفي نفس الوقت تشجع هذه الحالات من تغيير الولاءات بالنسبة للراغبين بالفوز من احزاب اخرى في الانتخابات المقبلة طمعا بالحصول على هذه الخاصية ، وقد يحدث أن يغير النائب الفائز ولائه بعد دخول البرلمان بفعل هذا العامل أو لإحساسه بعدم الحصول على مكتسبات , فيهجر حزبه الذي فاز معه ويتجه لحزب كبير قد يضمن له بعض الامتيازات , إضافة على زيادة فرصه بالفوز في الانتخابات القادمة , وكل تلك الامور تؤثر في النظام الحزبي فضلا عن تأثيرها السلبي في النظام النيابي وأداء مجلس النواب .

كما نالت جماعات الضغط والمصالح تأثيرا غير مباشر من قبل النظام الانتخابي

(٢٤) محمد عبدالجبار الشبوط , دور الأحزاب السياسية في إعادة بناء الدولة : الحالة العراقية انموذجا, مجلة حوار الفكر , المعهد العراقي لحوار الفكر , العدد١٦,السنة السابعة , بغداد , آذار ٢٠١١, ص١٦.

(٢٥) الموقع الرسمي للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات , متاح على الموقع الاليكتروني :
http://www.ihec.iq/page53.aspx

حيث شتت التعددية الحزبية التي أفرزها هذا النظام إضافة لعدم إفرازه لكتلة غالبة تحاول تلك الجماعات الضغط عليها ولكن بنفس الوقت كانت الجماعات الضاغطة وخصوصا الدينية منها على ارتياح لإفرازات النظام الانتخابي حيث كانت أغلب الاحزاب ذات آيدلوجية دينية فتكون سهلة السيطرة من تقبل الجماعات الدينية الضاغطة , الأمر الذي لتأثر أحزاب وأعضاء في مجلس النواب بما تمليه تلك الجماعات فيما يتعلق بالجانب التشريعي والرقابي , وشكل نفوذ تلك الجماعات امتدادا واسعا في مؤسسات الدولة التنفيذية , وعلى صعيد متصل كانت الجماعات الضاغطة من ذوي الشركات والأموال والقنوات الفضائية تجد في بعض الأحزاب فريسة سهلة لاستمالتها مقابل دعمها مادياً واعلامياً وشعبياً .

وتأثر الرأي العام هو الآخر بنتاجات نظام التمثيل النسبي من تعددية مفرطة للأحزاب الأصل والتكوين الطائفي وطوفان من التنظيمات والحركات ذات الخلفيات الدينية الأمر الذي أدى إلى تشويه الرأي العام مع وجود وسائل اعلام تابعة لتلك التنظيمات غذت الرأي العام وفق مصالحها بالإضافة إلى بروز واسع للقادة والرموز الدينية والقبلية , على أن ذلك الرأي غالبا ما يكون وقتيا يشوبه القلق وعدم الاستقرار والقابلية على التغيير[٢٦].

(٢٦) وسام حسين علي العيثاوي , التحديث والاستقرار في النظام السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٣, مصدر سابق , ص٨٠.

رابعاً- نظام التمثيل النسبي وتعزيز معايير الحكم الرشيد

بما أن الديمقراطية عامة والانتخابات خاصة تعد وسيلة للوصول إلى تحقيق الارادة الشعبية ومشاركة الجمهور في السلطة عبر ممثليه ، فمن المفترض أن تحقق تلك الديمقراطية والانتخابات بنظامها الانتخابي تعزيزا لمعايير الحكم الرشيد وتزيل وتحد من معوقات هذا الحكم ، وسنأتي هنا الى تناول ابرز تلك المعايير.

١. الشفافية

لم تكن مخرجات النظام الانتخابي التي تطرقنا لها ومن ضمنها ما يتعلق ببنية المؤسسة التشريعية والمؤسسة التنفيذية , والتي يقع على عاتقيهما رسم السياسات العامة وتنفيذها , لم تكن منسجمة وتأثرت باختلاف الأفكار وتعدد الرؤى والتوجهات لممثلي الشعب , فخلق ذلك الاختلاف جوا من التأزم تعاملت معه بعض الأحزاب عن طريق سطوتها بالإقصاء تارة وبالترغيب أُخرى , فطمطم الكثير من ملفات الفساد وسوِّفَ الكثير من المخالفات , وكانت المحاصصة الحزبية والفئوية عاملا مهما بالتعتيم على تلك الملفات وشاب الكثير من الصفقات والمشاريع الغموض , ولم يكن الشعب يطلع على ما يجري في تلك الصفقات ومثلما مر سلفا بكون الشفافية تعني في ما تعنيه يسر وسهولة الوصول للمعلومة , فلقد كانت المعلومة خافية إلى حد كبير عن الجمهور وخصوصا فيما يتعلق بالمسائل المالية والمشاريع والاستثمارات , والبيانات الختامية للموازنات العامة , حتى وصل الأمر إلى عدم إقرار الموازنة الاتحادية العامة لعام ٢٠١٤م وبالتالي غموض 'ايرادات البلد ونفقاته في تلك السنة ومن أهم العوامل التي دفعت بعدم إقرار الموازنة في ذلك العام هو الخلافات السياسية بين الاحزاب حول الكثير من بنودها ولكثرة تلك الاحزاب الناجمة عن مساهمة النظام الانتخابي بخلقها فقد كثرت اعتراضاتها ومطالباتها ومع ظروف أمنية ودستورية لم تحدد الموازنة بسقف زمني وخلافات المركز مع الاقليم(٢٧),

لم تر تلك الموازنة النور ولم تتضح معالم انفاقها التي شابتها الضبابية فلم يدخل العراق في جدول مدركات الفساد العالمية إلا بعد عام ٢٠٠٣م بسبب عدم امكانية الوصول إلى المعلومة في زمن النظام السياسي السابق فتم استبعاده من مؤشر مدركات الفساد في تقارير منظمة الشفافية الدولية واحتل العراق بعد عام ٢٠٠٣م مراتبا متدنية في تقارير تلك المنظمة والجدول أدناه يوضح ترتيب العراق في تقارير منظمة الشفافية العالمية منذ عام ٢٠٠٣م:

(٢٧) سندس جاسم شعيبث ,دراسة تحليلية لأسباب عدم اقرار الموازنة العامة في العراق للعام ٢٠١٤م, مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية , العدد١ , المجلد ٦, آذار ٢٠١٦م , ص١٠٣-١٠٤.

جدول رقم (٩)
ترتيب العراق في تقارير منظمة الشفافية العالمية منذ عام ٢٠٠٣م

النقاط	عدد الدول	الترتيب	السنة
٢٢	١٣٣	١١٣	٢٠٠٣
٢١	١٤٥	١٢٩	٢٠٠٤
٢٢	١٥٨	١٣٧	٢٠٠٥
١٩	١٦٣	١٦٠	٢٠٠٦
١٥	١٧٩	١٧٨	٢٠٠٧
١٣	١٨٠	١٧٨	٢٠٠٨
١٥	١٨٠	١٧٦	٢٠٠٩
١٥	١٧٨	١٧٥	٢٠١٠
١٨	١٨٢	١٧٥	٢٠١١
١٨	١٧٤	١٦٩	٢٠١٢
١٦	١٧٧	١٧١	٢٠١٣
١٦	١٧٤	١٧٠	٢٠١٤
١٦	١٦٧	١٦١	٢٠١٥
١٧	١٧٦	١٦٦	٢٠١٦
١٨	١٨٠	١٦٩	٢٠١٧

الجدول : من عمل الباحث بالاعتماد على تقارير منظمة الشفافية العالمية (CPI)المنشورة على موقعها الاليكتروني : https://www.transparency.org/research/cpi/overview

يتضح من الجدول أعلاه أن البلد , سجل تراجعا بمؤشرات الشفافية العالمية , ولازال يراوح في المراكز الأخيرة , بينما كان أفضل ترتيب له في عام ٢٠٠٣م , بالمركز ١١٣ لكن عدد الدول التي مسحها المؤشر كانت ١٣٣, فيما سجل عام ٢٠٠٨م أدنى ترتيب له بالمركز ١٧٨ من اصل ١٨٠ بلدا جامعا ١٣ نقطة من أصل ١٠٠ نقطة, هذه الأرقام المحبطة قد لا تمثل الجانب الحقيقي للفساد في البلد وعلة ذلك أن العراق غالبا لا يخضع لجميع المعايير ال١٣ التي يعتمدها تقرير المنظمة فمثلا في عام ٢٠١٠م خضع العراق لثلاثة معايير فقط وهي : معيار برتلسمان , ومعيار البنك الدولي , ومعيار الحرية وحتى هذه المعايير الثلاثة استسقت معلوماتها من خارج العراق[٢٨] , وهذا تقريبا تبرير الحكومة لتدني ترتيب البلد.

٢ .سيادة القانون

نص الدستور على مبدأ سيادة القانون في المادة ٥ منه «السيادة للقانون, والشعب مصدر السلطات وشرعيتها , يمارسها بالاقتراع السري المباشر وعبر مؤسساته

(٢٨) حسن كريم عاتي , العراق في مؤشر مدركات الفساد في تقارير منظمة الشفافية الدولية –أضواء ومعالجات, مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات , هيأة النزاهة , العدد ٦, السنة الرابعة ,بغداد, العراق , ٢٠١٣م , ص٧٤

الدستورية» وإن دل هذا النص على شيء أنما يدل على علوية القانون استنادا لمبدأ السيادة الشعبية , ومن خلال هذا النص الدستوري نفهم أهمية هذا المبدأ , ولما كانت سيادة القانون تفرض من قبل السلطات ولما كانت تلك السلطات مصدرها الشعب وتمنح بواسطة الاقتراع , فبالتالي يتضح من ذلك دور النظام الانتخابي العادل والناجح بنقل تلك الإرادة من صناديق الاقتراع إلى مؤسسات دستورية , تتكفل بتطبيق تلك السيادة الممنوحة من الشعب, وتأصيلا على ما تقدم من مخرجات نظام التمثيل النسبي في بنية تلك المؤسسات والتي طغى عليها التمثيل العرقي والطائفي , وربطا بما تم تناوله من تأثير النظام الانتخابي في المؤسسات الدستورية , والتماهي الحاصل بين العمل السياسي والعمل المؤسسي لممثلي الشعب , فقد تضرر مبدأ سيادة القانون كثيرا فأصبحت عملية خرق الدستور والقانون مسألة استسهلها الكثيرون من قادة الأحزاب السياسية سواء كان الخرق على مستوى التوقيتات الدستورية أو مخالفة الكثير من المواد الدستورية والقانونية أو الالتفاف عليها , ومن أبرزها تولي المناصب السيادية من قبل مزدوجي الجنسية حيث نص الدستور العراقي الدائم على «يجوز تعدد الجنسية للعراقي، وعلى من يتولى منصباً سيادياً أو أمنياً رفيعاً، التخلي عن أية جنسيةٍ أخرى مكتسبة، وينظم ذلك بقانون»[٢٩].

وعلى مدى أربع دورات نيابية لم يُسن القانون الذي ينظم هذه الفقرة رغم وجود مسودة قانون مطروحة لتنظيمها , وحددت المسودة المناصب المشمولة بالتخلي عن الجنسية الأجنبية[٣٠], ولكن الأحزاب الكبيرة والتي أغلب قياداتها من مزدوجي الجنسية قد عرقلت إقرار هذا القانون ، ومن ثم لم يجد كبار السياسيين حرجاً من تولي المناصب السيادية تحت حجة عدم وجود قانون ينظم تلك الفقرة فكان جميع رؤساء الحكومات المتعاقبة من تاريخ إقرار الدستور إلى يومنا هذا هم من مزدوجي الجنسية والحال ينطبق على منصب رئيس الجمهورية ووزراء الداخلية والدفاع ولم يتخل أيا منهم عن جنسيته الأجنبية.

٣. المساءلة والرقابة

يتسم النظام النيابي بوجود رقابة متبادلة بين سلطتي التشريع والتنفيذ , فتراقب كلا السلطتين أحداهما الأخرى وفق قواعد رسمها الدستور والسمة الغالبة أن تكون العلاقة بين السلطتين تعاونية , وفي الدستور العراقي وردت تلك الرقابة من خلال صلاحيات مجلس النواب بسؤال واستجواب السلطة التنفيذية كما اباح للسلطة التنفيذية الحق في حل السلطة التشريعية في شروط معينة .

تعد الرقابة البرلمانية أحد المهام الجوهرية التي يمارسها البرلمان بجانب الوظيفة الاولى في التشريع , فوفقا للمادة٦١ من الدستور العراقي الدائم في الفقرة الثانية منها , واستناداً لما أنتجه نظام التمثيل النسبي من تعددية حزبية داخل مجلس النواب , لجأت

(٢٩) الفقرة رابعا , المادة ١٨ , الدستور العراقي الدائم لسنة ٢٠٠٥م.

(٣٠) نصت المادة ٢ من مسودة قانون التخلي عن الجنسية المكتسبة على «المناصب السيادية او الامنية الرفيعة»، والمشمولة بنص المادة الاولى، بينها: رئيس مجلس النواب ونائباه واعضاء المجلس، ورئيس الجمهورية ونوابه، رئيس مجلس الوزراء والوزراء، محافظ البنك المركزي، رئيس واعضاء مجلس القضاء الاعلى بالإضافة الى السفراء والمحافظين ورؤساء مجالس المحافظات، والمدراء العامون فما فوق في الجيش وقوى الامن الداخلي والاجهزة الامنية وجهاز المخابرات»

تلك الأحزاب في سبيل تشكيل الحكومة للائتلاف فيما بينها وخصوصا الكتل الكبيرة وتكوين الكتلة الأكبر وبالتالي فقدت الرقابة جزءا مهما من القائمين بها وهو المعارضة وبالنتيجة أصبحت الرقابة خاضعة لأهواء ورغبات تلك الأحزاب المؤتلفة وبحكم مراعاة تلك الأحزاب لمصالحها ولخلق الانسجام والتوافق فيما بينها تشتت جهود المراقبة[٣١].

٤. الرؤية الاستراتيجية

وعطفاً على نتاجات نظام التمثيل النسبي المعتمد في الانتخابات العراقية فلم يفرز هذا النظام طيلة الدورات الانتخابية ما يلبي طموح الجمهور بشخصيات كفؤة قادرة على وضع خطط وبرامج استراتيجية تنهض بالبلد , فكانت مؤسسة البلد التشريعية تعج بالاختلافات والتباينات والتعارضات , ونتيجة لعدم وجود صلة قوية بين الناخب والمنتخب , فكانت رؤى وأفكار الممثل تصب في مصالح حزبه لا مصالح دائرته الانتخابية مع قصور واضح في الكفاءة وبتلازمية واضحة بين الانقسامات النيابية والانقسامات الحكومية , لم تتظافر جهود تلك المؤسسات أو تتعاون فيما بينها , حتى مع وجود بعض تلك الرؤى والتخطيطات , فيما عمدت بعض الأحزاب وكوسيلة لأفشال خصومها عمدت إلى عرقلة الكثير من المشاريع والخطط , ومن أبرز تلك الحوادث هو عرقلة مشروعي قانون البنى التحتية , وقانون النفط والغاز.

(٣١) حسين تركي عمير , الرقابة البرلمانية ومستقبل النظام السياسي في العراق , مجلة العلوم القانونية والسياسية , جامعة ديالى , العدد الأول , المجلد الخامس , ٢٠١٦م , ص٦٧.

الخاتمة والاستنتاجات

على الرغم من نجاح نظام التمثيل النسبي في العراق بعد عام ٢٠٠٣م في توسيع قاعدة التمثيل السياسي لمختلف المجموعات السياسية , من أحزاب , وحركات سواء كان هذا النظام النسبي وفق القائمة المغلقة , كما في انتخابات الجمعية الوطنية , ومجلس النواب ٢٠٠٥م , أو الانتخابات التي تلتها بتطبيق طريقة سانت ليغو , بتحديد الفائزين , وتوزيع المقاعد , وسواء كان العراق دائرة واحدة كما في ٢٠٠٥م , أو دوائر متعددة في الانتخابات التي أعقبتها , لكن هذا النظام فشل من ناحية اخرى ؛ بسبب بعض القوانين الملحقة به والتعديلات التي طرأت عليه ، والتي اخلت بمفهوم التمثيل كقانون استبدال أعضاء مجلس النواب العراقي ، او قانون سانت ليغو المعدل الذي سمح للاحزاب الكبيرة بأبتلاع الاصغر منها.

برغم اعتماد نظام التمثيل النسبي بنظام القائمة المغلقة في انتخابات مجلس النواب العراقي ٢٠٠٥م , إلا أن ابتداع فكرة المقاعد التعويضية , كان حسنة لضمان مشاركة جميع مكونات الشعب العراقي , وتمثيلهم في البرلمان , بالإضافة إلى تطبيق نظام الدوائر المتعددة , التي خشيت الأقليات من آثاره , إلا أنها استفادت من المقاعد التعويضية , التي خففت من هاجس الخوف لديها .

كان لإعتماد العراق دائرة انتخابية واحدة , مع نظام التمثيل النسبي بالقائمة المغلقة , في انتخابات الجمعية الوطنية ؛ الأثر بإنتاج برلمانيين ليس لهم ارتباط بدائرتهم الانتخابية , وإنما كان ارتباطهم بقوائهم الحزبية , وبذلك لا يتسنى لهيأة الناخبين في دائرة محددة مسائلتهم , ويتركز جل ولاء اولئك البرلمانيين لزعماء الأحزاب الذين رشحوهم.

لقد كان لاعتماد نظام القائمة المفتوحة بانتخابات ٢٠١٠م , الأثر الكبير في أن الناخب تعرفَّ على مرشحي القائمة , وبذلك أثَّر على اختياره , إلا إنه بجانب آخر, طغت دوافع العشائرية , والقبلية على الاختيار حيث صوت الكثيرون لأبناء عمومتهم في القوائم الانتخابية .

من الناحية الشكلية ؛ فقد رسخ النظام الانتخابي شرعية النظام السياسي , حيث دستورية مؤسساته التشريعية , والتنفيذية , وعدم مخالفتها للقواعد الدستورية , أما من الجانب الموضوعي فإن دستورية النظام السياسي ما تزال يحكمها التوافق بين الأطراف , فكثير من المشاكل الجوهرية تم ارجائها أو ترحيلها الى دورات لاحقة.

لم يقد تطبيق نظام التمثيل النسبي في العراق الى تحقيق الحكم الرشيد ، بسبب التلاعب بالصيغ الحسابية مرة ، والقفز على إرادة الناخب مرة ثانية ، وثالثة من خلال خرق القانون وتحكم الاحزاب الكبيرة ورموزها بمقدرات الكتل والاحزاب الصغيرة.